إضاءات حول الفعل السياسي
في الفضاء العمومي عند حنة أرندت

د. طريق لمقدمي
المغرب

ملخص

تعد حنة أرندت من بين المفكرين الذين أعطوا الأولوية للفعل السياسي. في مقابل، نبذ التسلط ونهج أساليب القهر الاجتماعي. لقد نقلت أرندت المشكلات الفلسفية إلى السياسة، وكان لها قلق وطموح سياسيين بامتياز. لذلك، فكل نقاش حول التواصل أو الفعل السياسي وفق تصور حنة أرندت، هو نقاش يقودنا بالضرورة إلى تسليط الضوء على قضايا متناقضة تدخل في صلب العلاقات الإنسانية المتعددة المعالم كالحرية والقمع مثلا. إذ من خلالهما، يتسنى تحديد سيمات الفعل السياسي ومرتكزاته في الفضاء العمومي. وهذا، ما جعل الجانب السياسي من أولويات المواضيع في سيرورة فكر حنة أرندت خلال القرن العشرين الميلادي.

الكلمات المفتاح: الفعل السياسي–الفضاء العمومي– السلطة– التصالح.

Résumé

Hannah Arendt fait partie des penseurs qui ont donné la priorité à l'action politique. En revanche, elle a rejeté l'autoritarisme et la coercition sociale .

Arendt a transféré les questions philosophiques à la politique, et avait une préoccupation et une ambition politiques. Ainsi, toute réflexion sur la communication ou l'action politique telle qu'elle a été conceptualisée par Hannah Arendt conduit nécessairement à éclairer des questions contradictoires qui sont au cœur des relations humaines multiformes, telles que la liberté et l'oppression. À travers elles, il est possible d'identifier les caractéristiques de l'acte politique et ses piliers dans la sphère publique. C'est pourquoi l'aspect politique a été l'une des priorités de la pensée d'Hannah Arendt au cours du XXe siècle.

Mots-clés : Action politique - Espace public - Pouvoir - Réconciliation.

مقدمة

إن الحديث عن الفعل السياسي وفق تصور حنة أرندت، هو حديث يقودنا بالضرورة إلى تسليط الضوء على قضايا متناقضة تدخل في صلب العلاقات الإنسانية المتعددة المعالم كالحرية والقمع مثلا. إذ من خلالهما، يتسنى تحديد سيمات الفعل السياسي ومرتكزاته في الفضاء العمومي. وهذا، ما جعل الجانب السياسي من أولويات المواضيع في سيرورة فكر حنة أرندت خلال القرن العشرين الميلادي.

يتخلل واقعنا المعاصر عدة معضلات مستعصية، لذلك ينبغي بناء رؤية سياسية جديدة، قوامها الاهتمام بالإنسان وكرامته وتحقيق مطالبه والاعتناء بحقوقه، بدل اللجوء إلى القوة والصراع وممارسة سياسة التهميش والإقصاء والعزل والترهيب.

أمام هذه التحديات، كان لزاما التفكير في الفعل السياسي السلمي من أجل الحد من القمع السياسي من جهة، وكبح عنف الآخرين من جهة ثانية. فالإنسان الفاعل، هو الذي يحد من المآسي البشرية، ويفتح إمكانية بناء الذات، وعدم إقصاء الآخر، الذي ينتمي لهويتنا وثقافتنا، لكنه يتناقض في العديد من الأمور مع توجهاتنا ومبتغانا في الآن ذاته.

على هذا المنار، وقصد تحقيق مبدأ الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وإقرار التشاركية وتقبل الاختلاف والمعارضة، من الضروري منح الإنسان الحرية في المشاركة السياسية الفعالة، واحترام التعددية داخل الفضاء العمومي. في أفق البلوغ إلى فضاء منشود تغمره الطمأنينة والرفاهية، وتنتشر فيه قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تعتبر حنة أرندت من بين الفلاسفة الذين أعطوا الأولوية للفعل السياسي. في مقابل، نبذ التسلط ونهج أساليب القهر الاجتماعي. لقد نقلت أرندت المشكلات الفلسفية إلى السياسة، وكان لها قلق وطموح سياسيين بامتياز.

على هذا المفصل، ولمحاولة تقريب تصور حنة أرندت حول ماهية الفعل السياسي في الفضاء العمومي، كان لا بد من الحديث عن ثلاث مستويات أساسية؛ أولا، حول نطاق الفضاء العمومي باعتباره مجالا للفعل السياسي. وأيضا، دور العمل لكونه خاصية بشرية تتمظهر من خلال أثره في الحياة الاجتماعية. وما يرافق ذلك من أجل إقامة علاقات ودية بين مختلف الشرائح تتأسس بالدرجة الأولى على التفاهم والمصالحة. ثانيا، ضرورة تلازم الفعل السياسي بالإرادة الحرة، لما تتيحه الحرية من تأكيد دور العقل في إطار سلطة سياسية، قوامها تقبل الاختلاف واحترام المبادرات الشعبية. ثالثا، عدم قوقعة الذات الإنسانية في خانة استحضار الماضي بسلبياته، والاحتكام إلى مبادئ القيم النبيلة المرتكزة على التسامح والتعايش والصفح والنسيان، والتطلع إلى أفق حضاري ديمقراطي خال من كل أشكال العنف.

لقد طرحتنا هذه المقاربة الفلسفية للفعل السياسي في الفضاء العمومي عند حنة أرندت، أمام مشكلة مركزية تتمحور حول مدى نجاعة الفعل السياسي في الفضاء العمومي عند حنة أرندت في تجاوز مآسي الماضي والتأسيس لفضاء الحرية والتلاقي؟

المبحث الأول: في السياسة

طرحت حنة أرندت في مؤلفها "ما السياسة؟" تصور فلسفي لماهية السياسة جاء فيه: "السياسة هي ضرورة قهرية للحياة الإنسانية، سواء تعلق الأمر بالوجود الفردي أو الاجتماعي. فالإنسان لا يعيش مكتفيا بذاته، لكن معتمدا على الآخرين، بالنسبة لوجوده ذاته، يجب أن يكون ثمة قلق يتعلق بشأن وجود الجميع، بدونه لا يمكن للحياة المشتركة أن تكون ممكنة"[1]. تطلعنا هذه الفقرة، على كنه الفعل السياسي لكونه في المقام الأول ضرورة حياتية قبل أن يكون سياسية؛ باعتبار علاقات الإنسان الاجتماعية المعقدة منها والبسيطة، لا تكتمل علة حدوثها إلا ضمن المجموعات، حين يحدث الإحساس والانفعال والتفاعل والتأثر والتأثير.

وفق هذا التصور، تعد السياسية إذن ضرورية بشرية قبل أن تكون مؤسساتية؛ بحيث إنها تهيئ الإنسان لتلقف الأمور السياسية بمختلف سياقاتها من أجل البلوغ إلى مقاصد دنيوية تضمن العيش والرفاهية للجميع. إذ كلما أثير النقاش حول كينونة التجمعات بشرية، بالضرورة تحضر المسألة السياسية. بالمحصلة، فالسياسي ملازم للواقع البشري بمختلف تجلياته.

وعليه، فالسياسة من هذا المنظار، "تنشأ في فضاء مشترك بين البشر، إذن في شيء ما، هو بالأساس خارج عن الإنسان. فلا يوجد إذن ماهية سياسية حقيقية. تنشأ السياسة في الفضاء الوسائطي وتتأسس كعلاقة، وهذا ما كان قد فهمه هوبز"[2]. يتضح من هذه الفقرة، أن البنية السياسية تؤثث للفعل البشري في خضم العلاقة الجدلية ما بين الفضاء العام أو المحيط الاجتماعي وبين الأفراد. بالتالي، فماهية السياسية تتخذ نطاقا موسعا يشمل كل البشر الأحرار. وهو ما تؤكده حنة أرندت بقولها: "يوجد جواب بسيط وقطعي في ذاته فيما يتعلق بالسياسة، حيث تبدو كل الأجوبة الأخرى عنه سطحية جدا. هذا الجواب هو التالي: معنى السياسة هو الحرية"[3].

وفق هذا التصور، نستشف أن السياسية مرتبطة أوثق الارتباط بالحرية؛ إذ بدون حرية الرأي والتعبير والنقد والاختلاف، يتعذر الحديث عن فعل سياسي في فضاء عمومي مكتمل الأسس. "فما هو حاسم بالنسبة لهذه الحرية السياسية، هي أنها مرتبطة بفضاء ما"[4].

في السياق ذاته، وبالنظر إلى تمرحل التاريخ البشري وما يرافقه من ممارسات حياتية وعلى رأسها السياسة، التي كانت في البدء بدائية؛ مقتصرة على النظم القبلية والعشائرية العرفية في صيغتها البسيطة الخالية من كل أشكال الإكراه والعنف، فإن التطورات اللاحقة فرضت على الفعل السياسي أساليب تتناقض والحرية السياسية بمفهوم حنة أرندت؛ بحيث إن "ظهور السياسة اقترن بالمجتمعات المنظمة والمستقرة التي تجاوزت مرحلة العلاقات القائمة على أنساق القرابة من عشائرية وقبلية والتي تعيش حياة الترحال، إلى مرحلة المجتمع المدني المستقر والمنظم على أساس التساكن والمواطنة. انتقلت إذ ذاك، من نمط الحكم عن طريق شيخ القبيلة المعتمد في حكمه على النفوذ الشخصي والاجتماعي أو الديني أو على عامل السن إلى نمط من الحكم المؤسس على السلطة القائمة على الإكراه والقسر وعلاقة حاكمين بمحكومين"[5]. تبرز الفقرة، تطور السياسة من نمط حكم بسيط عرفي إلى بروز سياسة السلطة الحاكمة، وما يترتب عنها من أساليب سياسية لا تتماشى وتطلعات عموم المواطنين. وهو ما جعل أرسطو يقول: أن السياسة "فن الحكم"، وتمتاز بأنها تحتكر وسائل الإكراه، كما أنها نشاط بشري ضروري من أجل استمرار تماسك المجتمعات. وفي نفس السياق كتب ماكس فيبر في كتابه "العلم والسياسة بوصفهما حرفة" ما يلي: "السياسة بالنسبة إلينا تعني السعي من أجل المشاركة بالسلطة، أو من أجل التأثير في توزيع السلطة، سواء كان ذلك بين الدول أو كان بين مجموعات مختلفة داخل الدولة التي تضمهم"[6].

على ضوء هذه القراءة، لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن السياسية دون فضاء عام ودون تفاعل البشر وتواصلهم المستمر، إذ "السياسة تولد في الفضاء الذي يوجد فيه الناس"[7]. بحيث تظهر فاعلية السياسية، عندما تحتدم العلاقات الاجتماعية وتتطور وفق مناخ حر يتسم بالحوار والتشارك وتبادل المنفعة العامة. فالسياسة إذن، "تقوم على واقع أساسي، عنوانه التعدد البشري"[8]. فهي بهذا المعنى، "ضرورة مطلقة للحياة الإنسانية، لا لحياة المجتمع فحسب، وإنما كذلك لحياة الفرد"[9].

وعليه، يبدو أن السياسة في المقام الأول "قائمة على الحرية، بينما تفهم الحرية سلبيا بمعنى ألا يكون ثمة محكوم ولا حاكم، وإيجابياً بمعنى الفضاء الذي لا يمكن خلقه بفضل الناس ويوجد فيه كل إنسان بين أقرانه"[10].

صفوة القول، فإن السياسة وفق تصور حنة أرندت، "هي فعل وعمل داخل المدينة، وهي وعي وخبرة حياتية. أما الأخلاق ففعل يكرس معنى الصفح والتسامح والتعايش والحرية"[11].

المبحث الثاني: حول الفضاء العمومي

يستوقفنا الحديث عن الفضاء العمومي بالأساس إلى استحضار البيئة الدولية التي حاولت التأسيس للديمقراطية بمفهومها التشاركي. وتعد فرنسا وألمانيا على رأس الدول التي أفرزت منظرين وفلاسفة قدموا تصورات وتحليلات حول مقومات وضروريات الفضاءات العمومية. وقد أسهمت حنة أرندت، إلى جانب هبرماس وآخرين في طرح رؤى فلسفية وسياسية توضح أهمية الفضاء العمومي في التأثيث للحوار والتواصل والحرية في إطار ديمقراطي يحتضن كل البشر.

لقد نهلت هذه المنطلقات الفلسفية من نظريات العلوم الاجتماعية لكونها تصب في مجرى الفعل الإنساني بكل تفاصيله وعلاقاته وتعقيداته. لهذا، عرف هبرماس الفضاء العمومي بقوله: "هو الحيز المعنوي، الذي يتم فيه عقد النقاشات العامة، من أجل اتخاذ القرارات التي تسير الشأن العام"[12]. تبرز الفقرة، أهمية الفضاء العمومي في إثارة القضايا المجتمعية والاقتصادية والسياسية ومناقشتها، بحيث تسهم في نهاية المطاف في تدبير أمور الدولة والمجتمع بشكل عام.

وقد اعتبر ميشال فوكو الفضاءات العمومية أماكن عمل، وبالتالي هي فضاءات استمرار أو بقاء الجماهير، وهي متواجدة في مراكز الصراعات الحادة والمتكررة بين مختلف السلطات التي تسعى لاستعمالها كأداة تعليمية بغاية سياسية أو دينية، أو كرهان اقتصادي. وتشكل الأماكن العمومية رهانات ذات أهمية خاصة"[13].

ويعرف كيري لويس الفضاء العمومي على أنه: "فضاء رمزي يسمح للأفراد بالتموضع داخل المجتمع واتجاهه، فالمفهوم يحمل فكرتين، الأولى أنه مجال عمومي للتعبير الحر، تنظر إليه كفضاء للاتصال. والثانية، أن الأفراد بداخله يبرزون آرائهم خلال النقاش العلني، بحيث يلجئون إلى استعمال دلالات عقلانية، في محاولة إيجاد حلول مناسبة"[14].

ويطرح أحمد زايد تعريفا أكثر اتساعا للفضاء العام إذ يقول: "إن المجال العام هو عالم الحياة الاجتماعية المفتوح على نظم المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية"[15].

وقد طرح محمد ناشي تصورات مركزية تؤثث لمفهوم الفضاء العمومي، تتمثل فيما يلي: "فضاء فيزيقي، بوصفه مكان حقيقي؛ جغرافي، حضري، ريفي. أو افتراضي؛ الشبكات الاجتماعية، وفضاء رمزي؛ أي تتجلى داخله المواقف والآراء والقناعات التي تسهم في وضع الأسس للفعل أو الالتزام والتأسيس للعبة السياسية، فضاء للكلام أو الخطاب، بمعنى مكان للتبادلات، والتفاعلات، والنقاشات، والاحتجاجات، والنقد. وهذه الأماكن تكون ممثلة في المقهى، والسوق، والمسجد، والجمعية، والجرائد، ووسائل الاتصال، والشبكات الاجتماعية"[16].

بناء على ما تقدم، يندرج ضمن الفضاء العمومي كل الفضاءات العامة المفتوحة كالمسارح والساحات والأندية مثلا، التي تخول المشاركة الجماعية في النقاشات والحوارات وإبداء الرأي؛ حيث كل الأفراد يتخذون المبادرة من أجل إبداء وجهات نظرهم. لهذا، يمكن اعتبار الفضاء العمومي على أنه المجال أو المكان المفتوح لجميع الناس بصرف النظر عن اختلافاتهم وانتماءاتهم، من خلاله يتبادلون المواقف والآراء من أجل البلوغ إلى غايات منشودة.

وعليه، يعد الفضاء العمومي "مجال تتبلور فيه حركة الفكر، ويشهر فيه سلاح النقد إزاء كل ما يتناقض ويتنافر مع الحرية والعدالة والفضيلة من قبل الدولة، بغرض إبداء آرائهم في المبادئ العامة من أجل معالجة موضوع الحرب والسلم وتأسيس الدولة"[17].

في نفس المجرى، يذهب هابرماس إلى القول: "بأن استمرارية المجال العمومي في المجتمع يؤدي أدواره بانتظام، ويسهم في تشكيل العلاقات الاجتماعية والسياسية، التي تسمح بمناقشة القضايا العامة"[18].

على هذا المنار، يؤكد هبرماس "على أن العمومية الكانطية استوجبت الانتقال من الفردية إلى الكونية على مستوى الأخلاق والسياسة، حيث هدفت هذه العمومية إلى الوصول إلى مجتمع مدني يقيم الحق على نحو كوني والتي تهدف إلى السلم. غير أن هابرماس وجد معيار الكونية الكانطي غير كافية وحدها، فهي بحاجة للتواصل والحوار والنقاش بين مجموع الذوات، التي ترتكز على الممارسة الاجتماعية"[19].

لقد انكب هبرماس على تحليل نموذج الفضاء العمومي البرجوازي، الذي ميز مرحلة تاريخية مهمة من تطور التشكيلات الاجتماعية في أوروبا عموما. وكان اهتمامه هذا، راجع لكونه فضاء لممارسة القضايا المدنية والفعل السياسي الديمقراطي المؤسس على التواصل والتشارك الفعال.

وفي السياق نفسه، كتبت حنة أرندت قائلة: "يستعمل الفضاء العمومي لتبادل الأراء والأفكار بين الأفراد والجماعات، حيث أن فكرة الرأي العام صارت مرتبطة بالفضاء العمومي"[20].

لم يختلف هابرماس مع أرندت عندما جعل الفضاء العمومي متصل بشكل وثيق بمفاهيم أخرى، كمفهوم الحرية والنظام السياسي والديمقراطية. وقد اعتبر أن "الاستعمال العمومي داخل المجتمعات البرجوازية، يكمن في إبراز الفرق بين النبيل الذي يجمع الضرائب والبرجوازي النشط الذي يدفعها، وهو المعروف بالمواطن الذي يأخذ أحقيته من النشاط السياسي والمشاركة في اتخاذ القرار"[21].

لذلك، يميز هابرماس بين السلطة الإدارية والسلطة الاتصالية؛ بحيث يعتبر أن السلطة الاتصالية هي تصورا معياريا للفضاء العمومي، فيقول: "إن الفضاء العمومي تصور عقلاني مرتبط بالسلطة والممارسة، وهو يعمل على تهذيب السياسة ونقدها ويبحث عن تجسيد سلطة الأفراد والجماعات"[22].

وعليه، يظهر أن الحوار والتلاقي والتفاعل في نطاق الفضاءات العمومية "هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها إعادة ربط الصلة بين أفراد المجتمع المشاركين في العملية التواصلية"[23]. تطلعنا الفقرة، على أهمية التواصل والنقاش والمشاركة في المجلات المفتوحة المختلفة في بناء المجتمعات الديمقراطية. وهذا، ما جعل الكلام أو "الحديث أقوى عامل قادر على التقليد ونشر الأفكار وأنماط العمل"[24].

نخلص في الأخير، إلى أن الفضاء العمومي يعد مكان للنقاش والحوار والتواصل، كما يعتبر مجال للممارسة السياسية وشكل من أشكال التواصل الاجتماعي. وقد تمخضت الفضاءات العمومية في المجتمعات الغربية من رحم الصالونات والمقاهي والأندية الثقافية؛ بحيث "كان الناس يلتقون في هذه الأماكن ويناقشون القضايا العامة من خلال الصحف والمنشورات التي يقرؤونها، غير أن هذه الصالونات والمقاهي أدت دورا حيويا في نمو الديمقراطية، كما أتاحت الفرصة لتداول الأراء وتبادلها حول القضايا السياسية من خلال النقاش العام"[25].

المبحث الثالث: الفعل والعمل: من خواص البشر

اعتبرت حنة أرندت في كتابها الوضع البشري[26] مثلا، مفهوم الحياة العملية مفهوما أساسيا فيه، باعتباره يتضمن ثلاثة مفاهيم رئيسية وهي: العمل، الأثر، والفعل. وهو ما يجعلنا نتساءل حول مفهوم العمل وأثره على الواقع البشري؟ ومن ثم، علاقة الفعل بهذه المفاهيم؟

إن مفهوم العمل عند أرندت لا يرتبط بالشغل اليدوي، إذ هو مرتبط أشد الارتباط بالإنسان؛ لأن عمل الجسد تفرضه الضرورة من أجل البقاء. بالتالي، فالعمل هو الفعل الملموس، الذي يقوم به الإنسان من أجل توفير متطلباته الضرورية وضمان استمراريته. أما الأثر، هو ما يخلفه الإنسان وراءه من أدوات وصنائع من الأشياء بصفة عامة. إذن، فالأثر هو مجال إبداع الإنسان وابتكاره، فهذه الوسائل التي يخترعها الإنسان تجعل حياته سهلة نوعاً ما؛ توفر عليه الجهد والوقت. كما أن الديمومة تكون من نصيب هذه الأدوات كعمل النحات أو الفنان والحرفي. وهذه الأمور، هي الأثر الذي يميز الإنسان عن باقي الكائنات الأخرى.

لقد استطاع الإنسان أن يتجاوز محدوديته نوعا ما بابتكاره الأدوات والآلات، ليصل إلى تكنولوجيا متطورة. فقد كان مبدعا، ابتكر الشيء من لا شيء من أجل تجاوز النقص الذي يعتريه وعدم الكمال الذي يسم وجوده. بالتالي، كثيراً ما نتفاجأ بفعالية الإنسان وإبداعه. لقد استطاع الإنسان الانفلات من الضرورة الطبيعية وجعل من المستعصي قابل الإمكان. بمعنى آخر، العمل يقوم بإنشاء أشياء للاستهلاك. أما الأثر، فهو ينشئ أشياء للاستعمال. الأول فان والثاني مستمر عبر الزمان.

وعليه، فإن العمل حسب حنة أرندت هو الذي يخص المسار البيولوجي للجسم البشري. في المقابل، يمثل الأثر العالم الصناعي، عالم الأشياء، التي تتسم بالاستمرارية. أما الفعل، فهو شرط كل حياة سياسية حسب أرندت، باعتباره مرتبط بالعالم. والانخراط فيه، هو الفاعلية ما بين الأشخاص. توضح حنة أرندت في هذا الشأن، معتبرة أن قيمة الفعل أدائية، فتقول: "فأن نفعل في المعنى العام للكلمة، يعني أن نبادر، أن نتولى مثلما يشير إليه اللفظ اليوناني، أن نبدأ وأن نقود وأن نحكم"[27].

إن الفعل، هو أن تأتي بشيء جديد وأن تنتظر منه ما هو غير متوقع أو غير منتظر، إذ إن الإنسان كائن فريد في هذا العالم. لذلك، تطابق حنة أرندت بين الفعل والولادة؛ بحيث كلما غاب الكلام عن الفعل، بالضرورة غاب الفاعل. فالفاعل الذي يقوم بالفعل إذن، عليه أن يكون متكلما منكشفا للآخرين. الفعل مصاحب للعبارة، لأنه أكثر الأنشطة البشرية التي تحتاج إلى اللغة التي هي أداة للتواصل مع الآخرين.

في ذات السياق، كتبت حنة أرندت تقول: "وعندما لا تُستعمل الكلمات لإخفاء النوايا، بل تُستعمل لكشف وقائع، وعندما لا تُستعمل الأفعال للاغتصاب والتحطيم، بل لبلورة علاقات وخلق وقائع جديدة"[28]. من هذا المنطلق، يتبين أن الحياة تنقسم إلى قسمين: تأملية وأخرى تذاوتية. الأولى، يكون فيها التفكير منغلقا على ذاته، بينما الثانية، نكون بين وعيين بحيث يكون بالإمكان الانفتاح على الآخر المختلف عنا. "إن الكثرة هي شرط الفعل الإنساني، لأنّنا متشابهون جميعاً، بمعنى إنّنا جميعاً بشر، دون أن يكون أحد منّا مماثلاً لإنسان آخر كان قد عاش وهو يعيش وهو كذلك سيعيش"[29].

المبحث الرابع: الفضاء العمومي: ضرورة الفعل السياسي

لقد احتلت مفاهيم التعددية، والفعل السياسي، والحرية، والعيش المشترك، حيزاً مركزياً في فكر حنة أرندت. حيث تذوب وتنصهر هذه المفاهيم، لتشكل الفضاء العمومي كمجال للظهور، الذي يمكننا تشبيهه بخشبة المسرح. إذ لا يمكن الحديث عن حياة إنسانية ممكنة إن لم يكن هناك بشر آخرين. "بل أيضاً، لأن معنى أن تكون إنسانيا عندها هو العيش مع آخرين، هم متميزون ويشبهوننا في آن"[30].

إن ما يمنح لوجودنا معنى، هو حضور الآخر المختلف عنا وشبيهنا في الوقت ذاته، هذا الآخر الذي تجمعني به علاقة تذاوتية تؤسس لفضاء فيه العيش مشترك. إن الفضاء العمومي يلعب دوراً كبيراً في ترسيخ عدة قيم، على رأسها الديمقراطية والتعددية والحرية. وفي السياق ذاته، من المفيد استحضار تصور "إيمانويل كانط"، باعتباره من دعاة الحرية في استخدام العقل في مقالته الشهيرة ما التنوير؟ فقد عرف كانط التنوير، بخروج الإنسان من حالة القصور العقلي إلى مرحلة النضج، لذلك جعل شعار التنوير هو القدرة على استخدام فهمك الخاص والوقوف في وجه الوصاية، كما أنه حث على أهمية انعتاق المرء من العجز الذاتي. فالطبيعة حررت الإنسان من أي قيود وأغلال وسلاسل خارجية. لذلك، نجد عدد من الناس يميلون إلى الكسل والعجز، هذا الأمر يجعل الآخرين ينصبون أنفسهم بكل سهولة قادة عليهم ومرشدين لهم. حسب كانط، فالتنوير يتطلب الحرية من أجل الاستفادة من عقل الفرد في كل المجالات؛ لأن الإنسان يملك عقلا يستطيع به كشف الحقائق، هذا العقل المثقف والمتعلم والمستخدم بشكل علني يجعل الإنسان يصل إلى مرحلة النضج. والفضاء العمومي من خلاله، يقوم العقل بتحرير الإنسان من الأوهام والخرافات والدوغمائية والاستبداد. كما أنه يحرر الإنسان من حالة الاغتراب والخوف بتعبير حنة أرندت[31]. إن "يورغن هابرماس"، و"حنة أرندت" كلاهما تأثر بمفهوم كانط للعمومية، فقد اعتبر كانط الفضاء العمومي هو فضاء الآراء التي تُعرض ويمكن نقدها وفحصها، باعتبار القرن الثامن عشر كان قرن النقد بشكل عام.

على هذه الأرضية الفكرية، اتسم الفضاء العمومي بنبذ ونقد كل ما من شأنه لجم حرية الفكر والإبداع قبل كل شيء. غير أنه صار بعد ذلك، فضاء للهيمنة والسيطرة والطبقية والدعاية وخدمة مصالح جهات معينة. فالفضاء العمومي عند هابرماس، هو الاستقلال عن الأجهزة الإدارية للدولة، وكذلك أن يكون بعيداً عن سيطرة القبيلة والعائلة. بحيث يصير المواطن حرا ومستقلا، من أجل أن يكون له رأي وإرادة تصب في خدمة الصالح العام.

لئن كان باستطاعة الإنسان الكدح والعمل بعيداً عن الآخرين، فإنه لن يستطيع أن ينخرط ويمارس الفعل السياسي لوحده بعيداً عن عين وتأثير الآخر، لا يمكن تصور الإنسان في انعزال تام خارج مجتمع البشر؛ إن الإنسان مشروط بالتواجد الدائم مع الآخرين وتأثيثهم للفضاء العمومي. يقول "فيليب هانسن" ما يلي: "وليس من المبالغة الادعاء أن المطلب الرئيس، الذي تطالبنا به أرندت هو أن نولي اهتماماً أكثر مما نفعل عادة في ثقافتنا الفردانية، إلى حقيقة أننا نعيش في عالم مع آخرين، وأن ميزة المؤسسات السياسية السليمة هي في أنها لا تقوم فحسب على أساس التعددية، بل في أنها ترعى أيضا هذه التعددية، جاعلة منها قوة حية ومرئية في حيواتنا اليومية"[32].

لقد توافقت حنة أرندت مع تعريف أرسطو للإنسان بكونه حيوان سياسي، عندما اعتبرت الفعل السياسي لا يمكن تصوره بعيداً عن الاجتماع البشري، بحيث كان تأسيس الدولة–المدينة كمجال عمومي وفضاء للفعل السياسي. وهذا الأمر، هو الذي جعل الأثينيين في تعايش مشترك، ومنحهم فرصة لعيش كامل حياتهم في المجال السياسي. إذ إن الفضاء العمومي هو غاية الفعل السياسي، كما أنه فضاء للتعدد والاختلاف في الآراء والتوجهات. إن الفنان والنحات والمسرحي والموسيقي هم بحاجة إلى جمهور لكي يرى إبداعه وبراعته، مثل الإنسان الفاعل هو الآخر يحتاج إلى فضاء عام.

إن الفضاء العمومي لا يغدو سياسي إلا داخل مدينة؛ بمعنى الارتباط بمكان محدد من أجل التعايش والتواصل والحوار مع الأغيار. لقد كان ظهور الفضاء العمومي على حساب المجال الخاص، فأن يغادر الإنسان مجاله الخاص لولوج غمار المجال السياسي، لهي شجاعة تحسب له. إن كل ما يظهر في الفضاء العمومي هو قابل لأن يُرى ويُصغى له، لأن حضور الآخرين هو ما يؤكد لنا واقعية العالم ووقعيتنا[33].

يضطلع الفضاء العمومي بمهام محورية في تخليص الذات من التواري والاختفاء إلى حيز البدو والظهور. كما أن الفضاء العمومي، تطور وأصبح مرتبط هو الآخر بتقنيات ووسائط تتيح إمكانية النقاش الحر. وكذلك، يعد صلة وصل بين المجتمع والدولة؛ فيه يتم طرح القضايا العامة وتبادل الآراء حولها بعد أن كان هذا الرأي متقوقع على الذات. وصار بعد ذلك، يثار بشكل علني بكل حرية ومسؤولية. وبالمحصلة، يتمكن الأفراد من المشاركة في السياسات العمومية وإيجاد الحلول لمختلف المعضلات المجتمعية. فالاعتراف بالآخر، عبر استعمال العقل استعمالاً منفتحا على التنوع والاختلاف والتسامح والحوار، يحقق بالنتيجة المصلحة العامة.

إن منح المواطنين حرية التعبير وإبداء الرأي، سيشكل لا محالة إرادة سياسية حقيقية في التغيير وفي اختيار من هم أهل لخدمة الوطن. وهذا ما يوجه العقل بالضرورة، إلى درء ورفض سياسة القمع في فعل الحوار والتواصل. إذ إن القمع والاستبداد يلغي ملكة العقل[34]. بالنتيجة، يغيب الفعل السياسي الحر ويفضي بشكل محتوم إلى الانعزال والانطواء على الذات. في المقابل، يسهم النقاش في الفضاء العمومي في الحد من ظاهرة التسلط والاستبداد. إذ كلما عم الحوار والتفاهم والتشاور، ساد بالنتيجة السلم والأمان والديمقراطية.

ولأجل هذا المبتغى، اعتبر هابرماس الفضاء العمومي مجال للتواصل والحوار، له ارتباط بممارسة المواطنة والفعل السياسي في جو ديمقراطي يساعد على اتخاذ القرارات السياسية التي تحقق الخير العام. ولتحقيق ذلك وفق هابرماس، لا مناص من التمتع بأخلاقيات الحوار داخل الفضاء العمومي. بحيث كل فرد، يتمتع بكامل حقوقه والإنصاف في الكلام مع عرض الأفكار بالاعتماد على الحجج العقلية والبراهين المنطقية.

إن التفكير في السياسة، مقرون بالضرورة بالتفكير في الفضاء العمومي سواء كان واقعي أو افتراضي. فهو كما عبر عن ذلك هابرماس، حلبة للنقاش العام، وكشف الحقائق، ليصبح الفرد فاعلاً بدل من أن يكون مفعولاً به. إذ بفضل المجال العمومي ينتقل الأفراد من مرحلة القصور

والانعزال إلى أفق الفعل السياسي. "وبما أن تصوّرنا يخضع تماماً إلى المظهر، وبالتالي يخضع إلى وجود مجال عمومي حيث يمكن للأشياء أن تظهر وتتخلص من ظلمات الحياة الخفية، فإن الغروب نفسه الذي يُنير حياتنا الخاصة وحياتنا الحميمية هو انعكاس لنور ساطع للمجال العمومي"[35].

لقد اعتبرت حنة أرندت أن الفضاء العمومي هو في المقام الأول مجالاً للتعددية من أجل ممارسة الفعل السياسي. إذ لا مندوحة من أن يشمل الكثرة البشرية، وأن يكون البشر متساوين وأيضا متميّزين. حيث تقول حنة أرندت في كتابها الوضع البشري ما يلي: " إن الكثرة البشرية، الشرط الأساس لكل من الفعل والكلام، تملك الطابع المزدوج للمساواة والتميز"[36].

على ضوء هذا التحليل، فالسياسية إذن ليست هي تجميع الناس فحسب بدون التغلل إلى صلب النسيج المجتمعي وتليين طبائعهم، وإنما في المقام الأول، تقوم على تأسيس فضاء عمومي تنشأ وتتوطد من خلاله العلاقات الاجتماعية وتتحسن بالمحصلة سلوكات الناس وممارستهم السياسية.

إن الحديث عن المجال العمومي عند حنة أرندت، هو حديث في واقع الأمر مرتبط بالحوار والتواصل، اللذان يلامسان الواقع المعيش من خلال إمكانية الوصول إلى نقط التلاقي، بحيث يجتمع فيها الأفراد بوصفهم فاعلين ومواطنين يفعلون معا. كما تنتقد أرندت مجتمع الوفرة والاستهلاك، الذي فقد قدرته على توطيد أواصر التقارب والتفاهم بين البشر.

تعطي حنة أرندت مثالا عن انحسار المجال العمومي واختفاءه بتلك الطاولة التي يتحلق حولها عدد من الناس مجتمعين معا، وفجأة تختفي من بينهم في وضعية غريبة؛ حيث لم يعودوا منفصلين عن بعضهم ولكنهم أيضا لم يعودوا مرتبطين بأي شيء. تركز أرندت على ضرورة وجود فضاء عمومي يربط بين البشر باعتبارهم كائنات فانية. هذا الفضاء، لا يكون حكراً على جيل دون آخر، بل يتجاوز حياة البشر الفانين، إلى نوع من الخلود الأرضي، الذي تتوق الأنفس الفانية إلى تحقيقه[37].

إن العالم المشترك حسب حنة أرندت، هو ما ندخله متى نولد ثم نتركه خلفنا حين نموت. فهو مشترك بيننا وبين من كانوا قبلنا ومن سيأتون بعدنا. إن وجود الفضاء العمومي، يفترض أن يكون على وجه الدوام ولا يرتبط بجيل واحد، وإنما يتطلع للأجيال المستقبلية. "والإنسان ككائن سياسي، لا يتحقق خلوده ولا تدرك سعادته إلا داخل فضاء عمومي يحمي أهم مميزاته وهي الحرية، بما هي فعل ذو بعد أخلاقي وسياسي مسؤول. أو بالأحرى، كمسؤولية تنبع من الذات وتمتد إلى الآخرين"[38].

إضافة إلى ما تقدم، حاولت حنة أرندت إبراز أن للفضاء الخاص أهمية بالغة باعتباره الأمثل للفعل السياسي وللتلاقي على مستوى الإخاء وحب الخير. كتبت أرندت تقول: "فإننا سنرى أن هناك أشياء جد مهمة لا تحافظ على وجودها إلاّ في المجال الخاص. من ذلك الحب، الذي وعلى خلاف الصداقة، يموت أو ينطفئ بمجرد أن يُكشف للجميع. إن الحب الذي لا نتكلم عنه هو الحب الذي يوجد ويعيش"[39]. إذ إن الأشياء التي يمكن رفضها في الفضاء العمومي كالحب مثلا، وتصوره كشيء "طوباوي" غير مجدي، بالتالي لا يتماشى ومرتكزات الفعل السياسي والحياة السياسية عموما، قد يكون له عند انتشاره وتوغله في العمق البشري، أثر عظيم على شعور الناس وكينونتهم، الذين يتطلعون للعيش في عالم يقدس حقوق وحريات الإنسان.

لقد كشفت حنة أرندت هذه العلاقة العميقة والجدلية في نفس الوقت ما بين الشعور بالحب والتعايش معه، وبين الفعل والتفاعل في الفضاء العام بكل تجلياته في كتابها الوضع البشري فكتبت تقول: "وما يعتبره المجال العمومي دون أهمية، له أحيانا سحر جد خارق للعادة، وهو جد معد وقابل للانتشار، بحيث يمكن لشعب بأكمله أن يتبناه باعتباره طريقة في العيش"[40].

على هذا المفصل، فإن الأشياء التي ينظر إليها على أنها تافهة أو عاجزة عن إحداث الفرق هي التي تكون قادرة على تحقيق الطمأنينة النفسية والثقة. لذلك، يعد الفضاء العمومي عالم المشترك. والمشترك حسب حنة أرندت لا ينبغي أن يكون أنانيا، فهو ليس مشترك مع من

يعيشون معنا وإنما يتجاوز ذلك؛ "إنه ما يكون مشتركا بيننا لا فقط مع من يعيشون معنا، بل كذلك مشترك مع أولئك الذين كانوا هنا قبلنا ومع أولئك الذين سيأتون بعدنا"[41].

وفق هذا التصور، فإن الحديث عن الفضاء العمومي هو في جوهره حديث عن الفعل والحوار والتواصل السلمي، وليس العنف والإكراه. لقد كانت ممارسة العنف في التصور اليوناني لإكراه الآخرين وإخضاعهم عوض الإقناع فعلا لا يتناسب مع المواطنين داخل المدينة، وإنما هو فعل مناسب للأمم الأخرى وخارج المدينة والدخلاء. فلطالما اعتبر العنف من منظورهم الفعل ما قبل السياسي، الذي لا يجب أن يعكر صفو الحياة السياسية داخل المدينة، والتي مثلت على الدوام مجالا للحرية والمساواة عبر الفعل السياسي وليس الفعل العنيف.

المبحث الخامس: الفعل السياسي في الفضاء العمومي: نحو عالم التصالح والتفاهم

إن اكتساح الفعل السياسي للفضاء العمومي، يتوخى بالضرورة امتلاك اللغة والقدرة على الخطابة من أجل التأثير على الآخر وإقناعه بالحوار والحجاج بدل ممارسة العنف والإكراه عليه. وفي ذلك تقول حنة أرندت: "يبدأ العنف حين ينتهي الكلام". لذلك، فهي تؤكد على عملية التواصل والحوار مع الآخرين بواسطة الفعل السياسي. بحيث "إن قدرة الإنسان على الفعل هي التي تجعله كائنا سياسيا؛ وهي التي تمكنه من أن يلتقي بأمثاله من البشر وأن يفعل معهم بشكل متناسق، وأن يتوصل إلى تحقيق أهداف ومشاريع، ما كان من شأنها أبدا أن تتسلل إلى عقله لو أنه لم يتمتع بتلك الهبة، هبة السباحة نحو آفاق جديدة في الحياة"[42]. فالفعل السياسي إذن، "هو ما يُمارس خارج هذه الانهماكات في الحياة وصنعها، إنه الذي لا يتعلق بماديات العالم وأشياءه، وإنما بالأشخاص الذين يسكنون هذا العالم. إنه ما يتعلق بالوجود مع الآخر والتفاعل معه، إنه الحرية، وهي بدورها السلطة"[43].

فالكائن البشري علاوة على وجود حياة خاصة له، صارت بالضرورة لديه حياة سياسية أيضا، إذ من خلالها يمارس عدة أنشطة ويضع شعارات سلسة ومقبولة تمكن من الإقناع والحوار بدل استعمال القوة والقمع.

يتضح إذن، بأن الفعل السياسي حسب حنة أرندت يقتضي بالضرورة وجود الآخرين. فالفعل لا يمكن أن يتحقق في العزلة، لأن العزلة تعني الحرمان من القدرة على الفعل، وهذا ما جعل أرندت تطمح نحو عالم غير استبدادي، عالم يعيش فيه البشر مع بعضهم البعض داخل نظام يتسم بالديمقراطية، نظراً لأن الأنشطة البشرية لا تتحقق إلا داخل مجتمع البشر. "والفعل وحده، مشروط تماماً بالحضور الدائم للآخرين".[44] بحيث إن الفعل السياسي هو المشترك بين الناس، فالانتماء إلى هذا الفضاء السياسي يعني قدرة الإنسان على الفعل والكلام. فالفضاء العمومي هو حياة واقعية، والفعل السياسي يعني عند حنة أرندت المبادرة، القيادة، والحكم. "فلن يكون هناك بشر، بل روبوتات تؤدي أفعالا هي إذا نظرنا إليها من جهة الإنسان ستبقى غير مفهومة"[45]. فعن طريق الفعل يدلل الإنسان الصعاب ويحل المشكلات السياسية وغيرها. بحيث إن "الإنسان نفسه يملك بوضوح الموهبة الخارقة والعجيبة لصناعة المعجزات. هذه الموهبة نسميها في اللغة المتداولة والمبتذلة الفعل"[46]. فالفعل بدون وجود الآخر لا معنى له، والكلام في غياب مخاطب هو نوع من العبث المحض. وبالنتيجة، تصير التعددية شرط كل فعل وكلام. إنهما الملكتان اللتان تظهر فيهما الكائنات البشرية لبعضها البعض لا باعتبارهم أشياء مادية، وإنما بما هم بشر. هذا الفعل، المنفتح على المبادرة والتجديد هو الذي يجعلنا نتوقع منه ما لا يمكن توقعه. ذلك، أنه مع كل فرد جديد يأتي إلى العالم، يأتي شخص فريد في فعله وفكره. حيث مع كل ولادة، يحصل شيء فريد وجديد في العالم تسميه حنة أرندت معجزة الولادة.

من هنا، فالفعل والكلام عند حنة أرندت مرتبط بشكل لا ينفصم؛ إذ بالكلام يتسنى للبشر تحديد كينونته وهويته، ومن خلاله ينسج علاقات التواصل مع الآخر بدل الانكفاء عن الذات والتقوقع حولها. باعتبار الإنسان هو صانع تاريخه وهو محور الأحداث والوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

على ضوء هذه القراءة، يظهر أن "الفعل السياسي له دلالة بليغة عند حنة أرندت، فهو مسألة براعة فنية شبيهة بالموسيقار، الذي يعزف سيمفونية. كذلك، الفعل هو مسألة أداء وإبداع يظهر فيها الفاعل كمدبر وقائد"[47].

وعليه، يعد الفضاء العام إذن، نطاق للتواصل الفعال والحوار الناجع والتعبير من أجل طرح أهم المشكلات الاجتماعية على طاولة النقاش الجاد في أفق إيجاد حلول لها ترضي كل الناس. وقد يكون مجال الفضاء العمومي ماديا أو افتراضيا، الغرض منه هو التعبير عن الآراء بكل حرية دون توجيه أو إكراه من طرف جهة معينة، فهو مجال للنقاش والعمل المشترك، مهامه تواصلية سياسية، والتعبير عن الرأي ينبغي أن يكون بشكل علني. إن الفضاء العمومي بهذا المعنى تنويري، خال من كل أشكال العنف والقهر.

كتبت حنة أرندت تقول: "إنه لمن غير الواقعي ومن غير العقلاني أن تتوقع من الناس، الذين لا يملكون أدنى تصور لما هو الشأن العام أن يتصرفوا بشكل غير عنيف، وأن يتحججوا بصورة عقلانية بالنسبة إلى ما يخص مصالحهم"[48].

صفوة القول، يظهر أن تشكيل رأي عام مسؤول أمام أفعاله، من شأنه إحداث مناعة مجتمعية لمواجهة العنف والإكراه والهيمنة. بالمحصلة، يصير المجتمع مشاركا في تدبير السياسات العمومية، مما يفضي بالضرورة إلى ترسيخ قيم الوطنية وسيادة الديمقراطية. وهذا ما جعل "هابرماس" يعتبر أن الفضاء العام هو مجال للقضايا العامة، فيه تُمارس الحرية والمواطنة باعتباره مجالاً للفعل السياسي الديمقراطي، دون اختلاف بين الفاعلين فيه في جو تسوده المساواة.

فمن أجل تجاوز أو التقليل من الشر، لامناص من التحام الفكر بالفعل؛ حيث يقول "بول ريكور": "أما بالنسبة للفعل، فإن الشر هو قبل كل شيء ما لا يجب أن يكون، بل يجب أن يصارع"[49]. والشر بهذا المعنى يندرج ضمن أولويات البشر؛ إذ لا مندوحة من التصدي له والحد من أضراره أو التقليل منها على أقل تقدير، باعتباره عائق أمام الارتقاء الحضاري والسلم الدولي. "فكل فعل أخلاقي أو سياسي يقلل كمية العنف الممارس بواسطة البشر بعضهم ضد بعض، ينقص معدلات الألم في العالم"[50].

فالفعل السياسي إذن، ليس فردي ولا يتحقق إلا داخل التعددية، وبالتالي فالسياسة نتحدث عنها باجتماع الناس ومناقشة أوضاعهم بواسطة اللغة في فضاء عام. فالوجود البشري مرتبط بالظهور، الذي لا يكون إلا في الفضاء العام، لا الانعزال والانسحاب منه، إذ إن الإنسان يعيش مغتربا عن ذاته وعن العالم، يهرب من كل شيء، يشتغل لكي يستهلك، عاجز عن الفعل لا يعرف كيف يعيش مع الآخرين في فضاء يجمعهم. إننا أمام معضلة يعيشها الإنسان.

في مجرى هذا التحليل، تؤكد حنة أرندت على ربط العالم بالفضاء العمومي والتواجد مع الآخرين، وبالفعل السياسي، في أفق التأسيس لفضاء رحب يحتضن كل الناس.

فما دام الإنسان يشتغل ويستهلك من أجل الحفاظ على استمراريته بعيداً عن الحياة السياسية، فإن ذلك ينذر بأفول البعد العمومي في العالم، حسب تصور نبيل فازيو، إذ يقول: "وعندما ترصد الفيلسوفة (حنة أرندت) حجم أفول البعد العمومي من العالم المعاصر، فإنها تشير بذلك إلى انزواء الإنسان الحديث داخل ذاتيته، وما استلزمه ذلك منه من موقف معادٍ لكل ما هو عمومي (سياسي)"[51].

يظهر إذن، أن التقوقع على الذات واللامبالاة بالفعل السياسي وغيره من الأمور الحياتية، يفضي إلى الضياع والتيه وعدم الاهتمام بالآخر. فالفضاء العام ضروري للتلاقي الفكري والسياسي، ومن ثم خدمة الصالح الكوني. لذلك، فإن "الفعل والعيش بمعناه العام؛ أي أن تكون بين الناس، فأن تكون في الحياة فأنت بين الحرية تارة والفكر تارة أخرى"[52]. وهو الشيء، الذي جعل حنة أرندت تلح على العيش المشترك حيث تقول: "فإن هذا العالم المشترك للجميع، حيث يظهر الإنسان عند الولادة ومن حيث يختفي عند الموت، فإن الرغبة في معرفة هذا المقر الكوني وجمع كل أنواع المعلومات الخاصة به أمر طبيعي فعلا"[53].

لقد مكن الشرخ بين السياسي والإنساني لسيادة الظلم والطغيان التوتاليتاري، وهو ما قاد حنة أرندت إلى اكتشاف آليات الخلاص من هذا الشر في خضم الفعل البشري. إذ من الخطأ بمكان، تصور الفعل السياسي دون حوار وتفاهم وتفاعل مثمر مع الآخر.

إن غياب الفعل السياسي وانسداد أفق الحوار في الفضاء العمومي يستشرف بروز عالم متسلط، يطغى فيه منطق سياسة القوة بدل قوة السياسة. بالنتيجة، يغيب فيه كل ما هو إنساني ويحضر العنف بقوة. لذلك، اعتبرت حنة أرندت الفعل السياسي بمثابة اللبنة الأساس لتشكيل فضاء عمومي وعالم مشترك بين البشر، يسوده الاستقرار والأمن. والفعل السياسي من هذا المنظار، هو استحضار مسألة التعددية، إذ لا مناص من الاجتماع البشري في جو يسوده الحوار والتصالح من أجل تجاوز كل ما من شأنه تقويض الفعل السياسي في الفضاء العام[54].

إن التجديد في الأفكار يتطلب الاختلاف، كما أن الاختلاف لا يعني الكره والحقد، وإنما ينبغي أن تكون الأحاسيس الصادقة حاضرة رغم الاختلاف، لأن الرابط الإنساني يجمعنا. لذلك، لا بد من التخلص من فكرة إلغاء الطرف الذي نختلف معه ونقصيه. "فليس هناك ما هو أقسى، سوى هذه المواكب الاستعراضية لبشر متجهين نحو الموت مثل عارضات الأزياء"[55]. فعلى الرغم من أن حنة أرندت تحدثت عن الأنشطة الإنسانية الثلاثة أو الحياة النشطة وبضروريتها، فإنها أعطت أهمية كبرى للفعل السياسي، وجعلت من التعددية والحرية ووجود الآخرين من سماته الضرورية. وترجع هذه الأهمية، لكون الإنسان أكثر حرية. فبعد أن كان خاضع للضرورات البيولوجية، فإنه في الفعل يتخلص من المادة والحاجة، بالتالي عن طريق الفعل يخلد نفسه ويحررها. لذلك، أكدت حنة أرندت على السياسة، لكونها الإطار الذي يتحرك فيه الفعل بالارتباط مع الآخرين.

المبحث السادس: الفعل السياسي والحرية

لئن كانت السياسة في البدء تقوم على أساس التشارك والحوار، فلا يمكن انبثاقها إلا من فضاء عمومي يتيح إمكانية الحق في الاختلاف وحرية التعبير. لذلك، يمكن إدراج الحرية ضمن نطاق السياسة والفضاء العمومي والتشارك.

على هذا الأساس، شكلت الحرية في بلاد اليونان قديما عصب الحياة السياسية التي تضمن ممارسة الفعل السياسي في الفضاء العمومي. إذ على الرغم من احتكار الفضاء الخاص من طرف طغمة مستبدة تسعى إلى تكرسي التبعية والخضوع للأسياد، فإن الفضاء العمومي يحتكم إلى منطق العقل وحرية الرأي وتقبل الاختلاف. لقد كانت السياسة على الدوام، التربة الخصبة التي أينعت فيها الحرية وتطورت. فالأثينيون يرون أن الانصهار مع الفعل السياسي في الفضاء العمومي، يستدعي بالضرورة مواطنا حرّاً، وفاعلاً سياسياً في الآن ذاته. "باعتبار أن الإنسان هو المنطلق؛ الإنسان يستطيع أن يبدأ، فأن تكون إنساناً وأن تكون حرّاً هما الشيء نفسه. فديدن خلق الإنسان، هو أن يُحْضِر داخل العالم قدرة البداية، المتجسدة في الحرية"[56]. لذلك، اعتبرت حنة أرندت السياسة، على أنها تندرج في نطاق الحرية، والفعل هو شرط من شروطها. فالسياسة من هذا المنظار، ميدان المصلحة المشتركة والخير الأسمى.

تنبغي الإشارة، إلى أن حنة أرندت وضعت الحدود ما بين الحرية الفلسفية والحرية السياسية؛ "فهي من جهة تنتقد الفلسفة لأنها لا تهتم بالناس (التعدد)، ومن جهة أخرى، تريد من السياسة أن تهتم بكل الناس (بالإنسانية جمعاء)"[57].

على هذا المنار، يظهر أن الفعل السياسي والتعبير الحر في إطار الفضاء العمومي، يقودان بالضرورة إلى تقبل الاختلاف والتعدد. تقول حنة أرندت: "ما هو حاسم بالنسبة لهذه الحرية السياسية هي أنها مرتبطة بفضاء ما" [58]. كما أن التعبير عن الآراء مكون ضروري للحرية السياسية، إذ إن الأنظمة الشمولية في أوج توسعها، لم تروي تسلطها بوضع حد لحرية التعبير والنقاش العمومي فحسب، وإنما تطلعت إلى أبعد من ذلك حسب تعبير حنة أرندت، إلى نفي تلقائية الإنسان في كل المجالات. غير أن أرندت وهي تدقق في مسألة الحرية، انطلقت من الفعل السياسي قبل كل شيء، مستحضرة الإرث الفلسفي الإغريقي، بحيث تمكنت من تخطي الرؤية الجوانية للحرية. فكتبت تقول: "يعتبر الفرد في عزلته ليس حرًّا مطلقاً، وهو لا يمكن أن يصير حرًّا إلا إذا اخترق "البوليس" وتمكن من الدخول إليه والفعل فيه"[59].

وفق هذه القراءة، تتصور حنة أرندت أن الحرية كانت تظهر في المجال العملي الواقعي، لكن الفلسفة هي التي قامت بتحويلها لتصبح بذلك الحرية خاصية ذاتية. "قبل أن تكون الحرية صفة للفكر الذاتي، فهي واقعة تنكشف عبر المعيش اليومي، من خلال تبادلات الناس وتعاملاتهم اليومية. كانت الحرية في الزمن الإغريقي شكلا من التنظيم الجماعي، الذي يعيش الناس في ظله خارج كل هيمنة أو تمييز بين الذات والوعي بالذات"[60]. وهذا ما جعل الحرية عند أرندت، مرتبطة أشد الارتباط بالفضاء العمومي، والحوار، والتشارك، والفعل؛ إذ الفعل المقرون بالتنظير هو من يؤثث لفضاء التلاقي والعطاء الحضاري، الذي يشكل في نهاية المطاف حسب حنة أرندت "الولادة الثانية".

على ضوء هذا التحليل، فإن الحرية السياسية عند حنة أرندت تتجلى وتبرز بوجود الناس وفي خضم النقاش العمومي الحر. وهو الشيء، الذي دفع المستبدين نهج سياسة التفرقة المقرونة بآليات القمع من أجل كبت الفعل السياسي الحر وتشتيت كلمة الناس. فالحرية إذن وفق تصور أرندت، غير منفصلة عن الفعل والإرادة الحرة. لذلك، لا مناص عند الحديث عن الحرية السياسية استحضار العوائق الحياتية التي يتوجب التحرر منها؛ فالإنسان منهمك بتحصيل حاجياته الملحة من أجل ضمان استمراريته، على مستوى الأكل والمأوى وغير ذلك. وهذا ما جعل اليونانيين قديما مثلا، يعتبرون العمل الشاق مفوض للعبيد. في المقابل، يظل الفضاء العمومي متاح للنقاش السياسي وما يتعلق بأمور الدولة والمجتمع بشكل عام للأحرار فحسب. إذ يتفرغ الأثيني الحر للنقاش والجدال وتبادل أطراف الحديث حول كل القضايا التي تهم المدينة في مكان عمومي كالأغورا، حيث ينكشف الفاعل أمام العامة عن طريق الجدال والنقاش، لتبرز الحرية في أوضح تمظهراتها. فالإرادة مسألة باطنية، والحرية تجل خارجي. وهذا، ما جعل حنة أرندت تستحضر النموذج اليوناني.

وعليه، يتضح أن الحرية السياسية في شقها العملي بالفضاء العمومي حسب حنة أرندت، هي في جوهرها ممارسة نوع من السلطة؛ وذلك عبر التشارك في تدبير شؤون الدولة والمجتمع وتنوير الرأي العام، وهو ما لا يطيقه التوجه الاستبدادي، الذي يحتكر كل السلط، بل ويحاول بأساليب التغليط السياسي والقمع الحد من انتشار الفعل السياسي الحر[61]. وهو ما أشار إليه محمد الهلالي بالقول: "عندما تجتمع السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بين يدي شخص واحد أو في هيئة قضاء واحدة، فإنه لا يعود ثمة مكان للحرية، لأنه بإمكاننا أن نتخوف من قيام الملك أو مجلس النواب بصياغة قوانين استبدادية، ولن يكون هناك أي حرية إطلاقا إذا لم تكن السلطة المتعلقة بإصدار الأحكام منفصلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية"[62].

فمن الطبيعي، وفي ظل هذا التوجه المعادي للأنظمة الشمولية أن تنصب كتابات حنة أرندت على تسليط الضوء على الفعل السياسي في الفضاء العمومي باعتباره المنطلق نحو عالم يحترم حقوق الناس بكل أشكالها. فمثلا، في كتابها "بين الماضي والمستقبل" تقول حنة أرندت: "بأن الحرية الإنسانية حقيقة بديهية، وعلى هذا الافتراض البديهي تسن القوانين في المجتمعات الإنسانية، وتتخذ القرارات، وتصدر الأحكام"[63]. لذلك، لا يجوز وفق هذا التصور فصل الفعل السياسي عن الإرادة الحرة، باعتبارها كنه الإنسان ومحددة لوجوده.

المبحث السابع: الفعل السياسي والسلطة

في سياق الحديث عن الفعل السياسي المرتبط بالإرادة الحرة، ودور السلطة السياسية في إتاحة المجال للناس من أجل المشاركة في تنظيم شؤون الدولة، نستحضر ما كتبه باروخ اسبينوزا قائلا: "الغاية من تأسيس الدولة ليس تحويل الموجودات العاقلة إلى حيوانات أو آلات صماء، وإنما المقصود منها هو إتاحة الفرصة لأبدانهم وأذهانهم كي تقوم بوظائفها كاملة في أمان تام، بحيث يتسنى لهم أن يستخدموا عقولهم استخداماً حرًّا دون إشهارٍ لأسلحةِ الحقد أو الغضب أو الخداع، وبحيث يتعاملون معا دون ظلم أو إجحاف. فالحرية إذن، هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة"[64].

على ضوء هذا المنار، يتضح أن من شروط تحقق الحرية، توفر فضاء عام يؤطره قبل كل شيء، ومن ثم تلازم الفكر الحر والمسؤول والفعل السياسي، الذي لا يلغي الآخر، بقدر ما يتيح إمكانية الحوار والنقاش للعموم. لكن، في ظل بروز الأنظمة التوتاليتارية حسب حنة أرندت، صار الفصل بين الحرية والسياسة من تجليات هذه الأنظمة، حيث كتبت تقول: "أفلم تكن عقيدة الليبراليين القائلة كلما نقصت السياسة

زادت الحرية"[65]. بمعنى، أنه كلما نمى الفعل السياسي وتغلغل في أوساط الناس وفق التوجه الاستبدادي، كلما تم تقويض درجات الحرية. باعتبار أن "الثورات هي التي تطرح بالتحديد سؤال الحرية السياسية في شكلها الواقعي والراديكالي، أي الحرية في المشاركة في الشؤون العامة وحرية المبادرة"[66].

خاتمة

صفوة القول، تطرح حنة أرندت مسألة الفضاء العمومي كوسيلة محورية لممارسة الفعل السياسي، الذي تعد الحرية جزء من تمظهراته. "فلم تعرف أرندت الحرية إلا داخل مجال السياسة، الذي هو مجال حضور الآخر"[67]، الذي يعتبر حسب هذا التصور، فاعلا سياسيا بامتياز. بالتالي، "لم تعد الحرية السياسية ممكنة إلا على مستوى التعددية البشرية".[68] إذ من أبرز المسائل التي تقوض نطاق الحرية السياسية، هو أنها متداخلة مع السلطة السياسية المتحيزة لقرارتها، وبالنتيجة إقصاء التعددية البشرية.

من هنا، لا يمكننا إذن، الحديث عن الحرية السياسية في انفصال عن الفضاء العمومي وعن آراء الناس المختلفة.

إن إمكانية إنتاج شيء مبهر غير متاح، هو في حد ذاته القدرة على الفعل السياسي، وهو ما تعتبره حنة أرندت "بالمعجزة". وهذا، يقود بالضرورة إلى إبداع فضاء يحتضن كل البشر.

على ضوء هذا التحليل، تعد "الحرية والفعل السياسي عند أرندت وجهان لعملة واحدة؛ فالسياسة بحاجة ماسة في سيرورتها إلى هذا التحرر والفعل المتجدد. وكذلك، الفعل الحر يحتاج إلى خلق سياسي لمبادرات خلاّقة، تتحقق بالاشتراك والتفاعل والتداول الجماعي داخل المجال السياسي"[69].

نخلص إذن، إلى أن الحرية من هذا المنظار، تعتبر في المقام الأول تفاعلا وتجليا خارجيا مقترنا بالفعل السياسي الحر على بساط من التعددية داخل الفضاء العمومي. ولم يكن يكفي أن يتحرر المرء من الحاجة والضرورة ليسمى حرًّا، وإنما كان لابد من اقتحام غمار الفعل السياسي.

وعليه، فالسياسة ليست عند حنة أرندت تسلطا أو تحكما، بقدر ما أنها مرتبطة تمام الارتباط بالحرية المسؤولة.

تتصور حنة أرندت أن السياسة تنبني على واقع الكثرة والاختلاف، فهي تؤكد على ضرورة أن الفعل السياسي غير منفصم عن الذات الإنسانية. لذلك، تعد السياسة محور المسألة الفكرية. وهذا التصور، مرده إلى أن معظم المشكلات الفلسفية التي أثارتها حنة أرندت، تمخضت عن واقع ملموس، يشكل فيه الفعل السياسي بكل أشكاله بيت القصيد.

فالفعل السياسي وفق هذا التصور، لا يمكن أن يحقق هدفه المنشود بدون فضاء عمومي عنوانه الحرية للجميع.

على هذا الأساس، ظل "طموح أرندت يتمثل في وضع تصور للسياسة يستحضر مصالح الناس (التعدد) ويُحافظ في الوقت نفسه على الأرض (الطرح الإيكولوجي) ويحقق حب العالم بما هو قيمة أخلاقية وسياسية"[70].

في ذات الاتجاه، كتب نبيل فازيو ما يلي: "تقوم التسلطية على قتل فكرة التعددية التي تعتبر من مقومات الشرط السياسي للإنسان بحسبانها الوجه الآخر لشرط الاختلاف وضمانة لا بديل عنها للحرية السياسية"[71].

ولذات القصد، تعتبر حنة أرندت أن مفاهيم الحرية، والفعل، والفضاء العمومي، رافعة للممارسة السياسة؛ إذ إن الاجتماع البشري من خلال هاته المفاهيم، يمكنه من بلوغ درجات متقدمة في فعل التضامن والتلاقي. لذلك، تضع أرندت في مقابل التمويه والكذب السياسي، الرؤية الإيجابية للسياسة الأصيلة، التي تقوم على الحرية، والفعل، والفضاء العام. على النقيض من ممارسة التغليط السياسي وتشويه الحقيقة، التي تعد من مهام السلطة المستبدة. في الاتجاه عينه، كتب فيليب هانسن يقول: "وتخبرنا أرندت أن الكذب مثّل دوماً أداة مهمة لعمل رجل الدولة"[72].

وعليه، فإن الفعل السياسي عند حنة أرندت، يرتكز في المقام الأول على الوقائع والأحداث مع ما يشوبها من أخبار غير يقينية. وهو الشيء، الذي جعلها تعتبر أن الحقائق التاريخية تتغير عبر الأجيال. لذلك، تدعو أرندت إلى عمومية الحقيقة من أجل أن نكوّن آراء تتماشى مع الواقع الملموس. كل هذا لن يتحقق، إلا بضرورة استحضار القدرة والحرية على الفعل والقول. وهذا، ما جعل أندري كونت سبونفيل يقول: "بأن الحرية ليست لغزاً فحسب، وإنما هي أيضاً غاية ومثال، ومهما عجز السر عن الانكشاف كليّاً، فذلك لا يمنع المثال من إضاءتنا، ومهما عجزنا عن بلوغ الغاية بالكامل، فذلك لا يمنعنا، لا من التشوق إليها، ولا من الاقتراب منها"[73].

الهوامش:

[1] حنة أرندت، ما السياسة؟، ترجمة وتحقيق، الدكتور زهير الخويلدي، سلمى بالحاج مبروك، دار الأمان، الرباط، 2014، ص34.

[2] المرجع السابق، حنة أرندت، ما السياسة؟، ص 7.

[3] حنة أرندت، ما السياسة؟، ترجمة: زهير الخويلدي، سلمى بالحاج مبروك، دار الأمان، الرباط، 2014، ص27.

[4] المرجع نفسه، ص39.

[5] إبراهيم أبراش، تاريخ الفكر السياسي: من حكم الملوك الآلهة إلى نهاية عصر النهضة، دار السلام، الرباط 1997، ص 22.

[6] ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2011، ص 266.

[7] مليكة بد دودة، فلسفة السياسة عند حنة أرندت، دار الأمان، الرباط، 2015، ص83.

[8] حنة أرندت، في السياسة وعدا، ترجمة: معز مديوني، منشورات الجمل، بيروت، 2018، ص149.

[9] المرجع نفسه، ص174.

[10] المرجع نفسه ص 177.

[11] حنة أرندت ما السياسة؟، ترجمة: زهير الخويلدي، دار الأمان، الرباط، ص *14*.

[12] Cottereau, Alain, et Paul Ladrière, éd. Pouvoir et légitimité. Paris: Éditions de l'École des hautes études en sciences sociales, 1992.

[13] زقور عفاف، الفضاء العمومي وأبعاده المركبة بمدينة الجزائر، نادي الترقي والتعبئة الدينية-السياسية، 1927-1940، 2013، ص 123.

[14] Patrick Pharo et Louis Quéré, Les formes de l'action, Paris: Éditions de l'École des hautes études en sciences sociales, 1990, p.101.

[15] أحمد زايد، صور من الخطاب الديني المعاصر، دار العين، 2007، ص 185.

[16] Nachi. M, Les espaces publics au Maghreb, Éléments pour la construction d'une problématique sociohistorique contextualisée à partir du cas tunisien, 2013, p 27.

[17] هواري حمزة، مواقع التواصل الاجتماعي وإشكالية الفضاء العمومي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، ص 225.

[18] Habermas Jürgen, The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society, 1991, p 196.

[19] رشيد العلوي، الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2014، ص 14-15.

[20] Cottereau, Alain, et Paul Ladrière, éd. Pouvoir et légitimité. Paris: Éditions de l'École des hautes études en sciences sociales, 1992, p.30.

[21] مالفي عبد القادر، إمكانية تأسيس فضاء عمومي بالجزائر وفق المنطق النظري والتطبيقي لهابرماس، 2013، ص37.

[22] فريدة عكروت، مفهوم الفضاء وتمثلاته الاجتماعية، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، ص 108.

[23] يورغن هابرماس، العلم والتقنية كإيديولوجيا، ترجمة: حسن صقر، منشورات الجمل، 2003، ص 63.

[24] جيل فيريون، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: أنسام محمد الأسعد وبسام بركة، دار البحار- بيروت، 2013، ص 53.

[25] أنتوني غدينز، علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 4، بيروت، 2005، ص 512.

[26] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، 2015.

[27] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، 2015، ص 199.

[28] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، ص 222.

[29] المرجع نفسه، ص 28.

[30] فيليب هانس، حنة أرندت، السياسة والتاريخ والمواطنة، ترجمة: خالد عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، 2018، ص 18.

[31] حنة أرنت، أسس التوتاليتارية، ترجمة: أنطوان أبو زيد، دار الساقي، 2016.

[32] فيليب هانس، حنة أرندت: السياسة والتاريخ والمواطنة، ترجمة: خالد عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت-لبنان، 2018، ص 18.

[33] ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، 2011.

[34] كارل ماركس، فريدريك إنجليز، البيان الشيوعي، ترجمة: العفيف الأخضر، منشورات الجمل، 1975.

[35] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، 2015، ص 72.

[36] المرجع نفسه، ص 197.

[37] Hannah Arendt, Qu'est-ce que la politique?, Edité par Seuil. Paris – 1995.

[38] مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة، إشراف وتنسيق: محمد شوقي الزين، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، دار الفارابي، 2013، ص 396.

[39] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، 2015، ص ص، 73- 72.

[40] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، 2015، ص 200.

[41] مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة، إشراف وتنسيق: محمد شوقي الزين، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، دار الفارابي، 2013، ص 76.

[42] حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت- لبنان، 1992، ص 74.

[43] المرجع السابق، مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة، ص 289.

[44] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، 2015، ص 44.

[45] المرجع نفسه، ص73.

[46] حنة أرندت، ما السياسة؟ ترجمة وتحقيق: زهير الخويلدي، سلمى بالحاج مبروك، دار الأمان الرباط، ص 31.

[47] حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة: هادية العرقي، 2015، ص 76.

[48] حنة أرندت، في العنف، ترجمة: إبراهيم العريس، بيروت- لبنان، 1992، ص 71.

[49] بول ريكور، فلسفة الإرادة، الإنسان الخطاء، ترجمة: عدنان نجيب الدين، المركز الثقافي العربي، 2008، ص 244.

[50] بول ريكور، فلسفة الإرادة، الإنسان الخطاء، ترجمة: عدنان نجيب الدين، المركز الثقافي العربي، 2008، ص 244 .

[51] نبيل فازيو، الفعل والصفح وأزمة عالم متصحر، مؤمنون بلا حدود للدراسات، أكتوبر 2016، ص22.

[52] مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة، إشراف وتنسيق: محمد شوقي الزين، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، دار الفارابي، 2013، ص 597.

[53] حنة أرندت، حياة العقل؛ التفكير، ترجمة: نادرة السنوسي، الجزء الأول، دار الروافد الثقافية، 1978، ص 116.

[54] **Hannah Arendt, Condition de l'homme moderne, Presses Pocket, Éditeur: Paris, 1993.**

[55] حنة أرندت، إيخمان في القدس، تقرير حول تفاهة الشر، ترجمة وتحقيق: نادرة السنوسي، دار الروافد الثقافية، بيروت-لبنان، 2014، ص 40.

[56] مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة؛ إشراف وتنسيق: علي عبود المحمداوي، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، دار الفارابي، غشت 2013، ص ص 562-563.

[57] مليكة بد دودة، فلسفة السياسة عند حنّة أرندت، دار الأمان، الرباط، 2015، ص 160.

[58] حنة أرندت، ما السياسة؟ ترجمة وتحقيق: زهير الخويلدي، سلمى بالحاج مبروك، دار الأمان الرباط، 2015، ص 38.

[59] حنة أرندت، ما السياسة؟ ترجمة وتحقيق: زهير الخويلدي، سلمى بالحاج مبروك، دار الأمان الرباط، 2015، ص 95.

[60] مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة؛ إشراف وتنسيق: علي عبود المحمداوي، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، دار الفارابي، غشت 2013، ص 598.

[61] حنة أرندت، في الثورة، ترجمة: عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008.

[62] محمد الهلالي، حقوق الإنسان من سقراط إلى ماركس، منشورات اختلاف، الرباط، 1995، ص ص، 39-40.

[63] حنة أرندت، بين الماضي والمستقبل: ستة بحوث في الفكر السياسي، ترجمة: عبد الرحمان بشناق، جداول للنشر، 2014، ص 202.

[64] اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: حسن حنفي، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 2015. ص437.

[65] حنة أرندت، بين الماضي والمستقبل: ستة بحوث في الفكر السياسي، ترجمة: عبد الرحمان بشناق، جداول للنشر، 2014، ص209.

[66] حنة أرندت، ما تعنيه الحرية والثورة حقيقة: أفكار حول الفقر والبؤس وثورات التاريخ العظيمة، ترجمة: محمد معاذ شهبان، مؤمنون بلا حدود للدراسات، دجنبر 2022، ص 17.

[67] نبيل فازيو، الفعل والصفح وأزمة عالم متصحر، مؤمنون بلا حدود للدراسات، أكتوبر 2016.

[68] حنة أرندت، حياة العقل: الإرادة، ترجمة: نادرة السنوسي، دار الروافد الثقافية، الجزء الثاني، غشت 2016، ص235.

[69] مجموعة مؤلفين، الفعل السياسي بوصفه ثورة، إشراف وتنسيق: محمد شوقي الزين، دراسات في جدل السلطة والعنف عند حنة أرندت، دار الفارابي، 2013، ص 342.

[70] مليكة بد دودة، فلسفة السياسة عند حنة أرندت، دار الأمان، الرباط، 2015، ص 160.

[71] نبيل فازيو، التسلطية والانتقال الديمقراطي، ملف بحثي الصفح والمصالحة، تقديم: حسن العمراني، مؤمنون بلا حدود، 2014، ص 84.

[72] فيليب هانس، حنة أرندت: السياسة والتاريخ والمواطنة، ترجمة: خالد عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص 160.

[73] أندري كونت سبونفيل، في الحرية، ترجمة: حسن أوزال، مؤمنون بلا حدود، 2016، ص 9.